عدد المصارف المساهمة في المزاد

خام القياس الأوروبي مزيج برنت ١٠٦ دولارات للبرميل ٨١,٢٦ دولار للبرميل

خبراء لـ(﴿ الله من توفّر الصناعات الساندة للقطّاع الخاص

الحاجة تستدعي إيجاد بيئة تشريعية داعمة

□ بغداد/احمد عبدربه



والبناء بسبب عدم توفر الظروف الملائمية لانتعاشي هذا القطياع مشيراً الى ان هنالك توجها واضحا من قبل الحكومة لزيادة المركزية على القطاعات كافة ولاسيما القطاعات الخاصة مبيناً انه ليس هنالك مانعا في

بالمستوى المطلوب، واضاف الصورى

الخاص مشيراً الى ضرورة البدء ان يكون للحكومة دور في الاقتصاد بوضع مناخ مناسب لعمل القطاع سواء من حيث التنظيم او الانتاج لكن الخاص من الناحية التشريعية، وتابع : لم يقر بالدستور منهجية اقتصاد الصوري: يجب على الحكومة ان توفر الأراضى الواسعة والاموال اللازمة السوق التي من خلالها نستطيع ان بالاضافة الى الصناعات الانشائية نعرف حدود تدخل الدولة في القطاع

المساندة كصناعة الاسمنت والطابوق والالمنيوم والتي من شأنها تقليل كلف

مبيناً ضرورة ان تتواجد لدى القطاعين العام والخاص نظرة شاملة لعملية الانشاء والتعمير فلا يمكن للدولة وحدها ان تقوم بعملية الانشاء لكن يستوجب ان تخلق الظروف المناسبة لعمل القطاع الخاص في جميع المجالات وخاصة في الانشاء والتعمير والصناعة والزراعة،ودعا المصارف العراقية ان يكون لها الدور الفعال في عملية التنمية الفتا الى ان كل المصارف في العراق يحكمها قانون المصرف التجاري وشدد على ضرورة تأسيس مصارف استثمارية برأس

بـ٣ مليارات دولار من اجل تفعيل النشاط الاقتصادي في البلد.من جانبه قال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح لـ (المدى الاقتصادي): ان سبب تراجع القطاع الخاص في العراق يعود لخسارة البلاد المواد الادارية التي تتحكم بهذا القطاع والتي من الصعب تعويضها بسبب الحروب والصراعات وهجرة الكثير من القادة الادارين مما انعكس سلباً على ايجاد البدائل في القطاع الخاص، واضاف صالح: ان مهارة القطاع الخاصى في الوقت الحاضر ضعيفة جدأ وقدرة تنفيذها

ليست بالمستوى المطلوب مبيناً ان اغلب الذين يديرون قطاع الاعمار والانشاء بالعراق انظموا الى المسار التجارى والتضاربي لتحصيل الربح والابتعاد عن نشاط المقاولات المرتبطة بالاعمار والتنمية وهنذا امن جعل مستوى الكثير من المقاولين المحليين ليس بالمستوى المطلوب باستثناء القلة القليلة، ودعا الى ضرورة ان يدخل قطاع المقاولات الاجنبى بتقاليده الحديثة وتكنولوجيته المتقدمة ويندمج في العمل مع المقاول الوطني لافتاً الى انّ ذلك سوفٌ يخلق جيلا في القطاع الخاص لـه القدرة علـى قيادة مسيرة الاعمار والبناء وفق المعايير الدولية الصحيحية .الى ذلك القي الخسير الاقتصادي على الفكيكي اللوم

۱۱۷۰/ دینار/ دولار

100, £1.,...

140, £1.,...

على النظام الضريبي في العراق وقال الفكيكي لـ (المدى الاقتصادي) ان الجانب الضريبي المتعلق بالاستثمار العقاري في العراق هو نظام معرقل لقيام نهضة صحيحة في عملية البناء و الاعمار التي من الواحب أن يشارك بها القطاع الخاص مشاركة فعالة مبيناً أن الاستثمار العقاري الصغير في السابق كان يمد العراق بجزء مهم من الأبنية والمساكن طيلة سنوات الخمسينات وحتى الثمانيات وكان هـذا القطاع مصدر امداد مهما للبلاد بالمساكن والابنية الكبيرة.

واضاف الفكيكي في فترة الحصار الاقتصادي قامت الدولة بفرض انواع من الرسوم والضرائب فتوقف هذا القطاع تبعا لتلك المصادر من امداد السوق بالوحدات السكنية وبعد ٢٠٠٣ استمرت تلك الضرائب المفروضة في السابق، ودعا الى وجوب الاخد بتجربة الاقليم الكردي لانها مكنت القطاع الخاص ان يقوم بدوره المنشود في نهضة البناء والانشاء بالعراق، ويرى بعض الضبراء الاقتصاديين ان مساهمة القطاع الخاص في البناء والانشاء محل رؤى متباينة ، بناء على ضعف قدراته وامكاناته بالإضافة الى عدم توفر بني تحتية من خلالها نستطيع النهوض مهدا القطاع فمنذ سقوط النظام في نيسان٢٠٠٣ ، والى حد الان لم يشهد هذا القطاع نموا واضبح المعالم، وذهب مختصون الى ان غياب متطلبات بيئة العمل الملائمة ، كالكهرباء والماء والبني التحتية الضرورية بالاضافة الى غياب الصناعات السائيدة، واستقرار الاوضاع الامنية. قد دفعت اصحاب المشاريع الاستثمارية إلى الهروب الي خارج العراق واستثمار اموالهم بطرق تحاريــة اخرى مــا انعكس سلساً ليس على قدرات القطاع الخاصى فحسب، وانما في بقاء تجربة البناء الاقتصادي

اللجنة الاقتصاديّة: السلّة الغذائيّة لكل مواطن مازالت قيد الدراسة

الشركة الى العراق.

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

أكد عضو اللجنة الاقتصادية قصى جمعة أن موضوع تقديم سلة غذائية متكاملة لكل مواطن ضمن الحصة التموينية ما زال قيد الدراسة مبيناً عدم اتخاذ إجراء رسمى بتطبيقه.

شهد قطاع الاعمار والبناء غيابا

لدور القطاع الخاص بسبب ظروف

متداخلة.وقال الخبير الاقتصادي

ماجد الصورى لـ (المدى الاقتصادى):

ان القطاع الخاص في العراق لم يقم

بدوره المطلوب في عملية الاعمار

وقال جمعة بحسب (الوكالية الاخبارية للانساء) امس : أن موضوع تقديم السلة الغذائية لكل مواطن هو مقترح قدم من قبل اللجنة الاقتصادية الى وزارة التجارة في الفــترة السابقــة لضمــان وصول كافة

و أضاف حمعة : لم يتم التو صل لحد الأن الى اتفاق في التعاقد مع الشركات التي ستجهز هذه السلة بل هناك دراسة بكيفية

المواد الغذائية الى المواطن.

العراق. وبين: لو تم الاتفاق على تقديم التعاقد و ايصالها الى المواطن. هذه السلة الى المواطن فسيتم توزيعها واضاف جمعة: أن السلة تكون عبارة كل شهر او شهرين ضمن بطاقة التموينية عن علبة تحوى كافة المواد المطلوبة في وربما يتم المباشرة بها في شهر نيسان البطاقة التموينية ويتم تغليفها اما في الحدود العراقية او تأتي جاهزة من قبل

يذكر أن غالبية العراقيين يعتمدون في وأشار الى: أن الشركات التي قدمت غذائهم الأساسي على ما يحصلون عليه من برناميج البطاقة التموينية وذلك منذ لتجهيز هذه السلة هي شركات عالمية كالأميركية والبريطانية والتركية ولم بدء الحصيار البدولي على العبراق عام ١٩٩١ عقب الحرب، وتشمل مفردات يتم الاتفاق معهم لحد الأن نتيجة طلب الحصة التموينية مواد مثل الأرز، الجانب العراقى بأن يتم تجميع المواد والطحين، والزيت النباتي، والسكر، على الحدود العراقية ويتم تغليفها ثم والشاى، ومسحوق الغسيل، والصابون، تدخل الى العراق لكى يستطيع فحصها والحلب المحفف (للكبار)، والحليب بشكل جيد، وإضافة الى توفير فرص عمل للعاطلين، لكن الشـركات رفضت ذلك المجفف (للصغار)، والبقوليات كالعدس واقترحت بأن تأتي السلة جاهزة الى والفاصوليا والحمص وغيرها.

بغداد /متابعة المدى الاقتصادي

أكدت عضو اللجنة الاقتصادية نورة سالم أن دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحده لايكفى لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية في البلد ىل ستساهم فى ذلك.

وقالت سالم بحسب (الوكالة الإخدارية للانساء) امس: أن عملية التنمية الاقتصادية في العراق تحتاج الى مشاريع كبيرة وجدوى اقتصادية لتحقيقها من خلال وضع الرؤى المستقبلية والتي تمتد لسنوات عدة، وتتم عن طريق المشاريع الاستثمارية الكبرى

فى البلد كالصناعية والزراعية والسياحية.

لتحقيق التنمية الاقتصادية

برلمانيّة؛ دعم المشاريع الصغيرة والمتوسّطة لا يكفي

وأضافت سالم: أن دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحدها غير كاف لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلد وإنما الاستثمار هو الندى سيكفل عملية التنمية وهذه المشاريع ستساهم في العملية من خلال تخفيف العيء الاقتصادي ولاسيما عند الشرائح الفقيرة من المجتمع وستوفر فرصى عمل

وأشارت الى: أن اللجنة الاقتصادية قدمت مقترحا الى مجلس النواب لغرض زيادة القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

(۲۰) مليون دينار.

بسيط من ذلك.

وفي وقت سابق، اقترح الخبير الاقتصادي مناف الصائغ منح المشاريع الصغيرة والمتوسطة قروضا مالية ميسرة من أجل تفعيلها كونها تعتبر الداعم الرئيسي للاستقرار الاقتصادي في البلد، مؤكداً لو تم تفعيلها بشكل كامل فستكفل عملية التنمية الاقتصادية

في العراق. وقال الصائغ بحسب (الوكالة

لدعمها، و كان المبلغ المنوح لها وذكرت أن هذه المشاريع لا تعتبر

من المشاريع التي تحل المشاكل الاقتصادية بل ستخفف ولو بشيء

المصارف الحكومية او الخاصة على مدى أربع سنوات وتكون العملية مشابهة لتوزيع القروض الزراعية. من أجل تفعيلها والنهوض بها لكي تؤدى إلى الاستقرار الاقتصادي في البلد، داعياً إلى تشكيل لجنة تتابع وتراقب مدى فاعلية هذه القروض بالنسبة للمشاريع منذ بداية توزيعها إلى عملية الإنتاج لغرض

الحصول على نتائج إيجابية من

خلال تنشيط حركة السوق وتوفير

الأيدي العاملة والتقليل من نسب

التضخم في العراق.

الاخبارية للانباء): على الحكومة أن

تمنح المشاريع الصغيرة والمتوسطة

قروضا مالية ميسرة من قبل

تراوح مكانها

اعلان رقم (۲۰۳) رقم الطلبية ٢٠١١/٦

تعلن شركة مصافى الوسط شركة عامة عن المناقصة المحلية (سیرامیك جدران وموزائیك (كاشی))

(للمرة الثانية) بموجب المواصفات والشروط التي يمكن الحصول عليها من امانة الصندوق لقاء مبلغ قدره (٢٥٠٠٠) دينار (خمسـة وعشرون الف دينار لا غير) غير قابل للرد فعلى الجهزين الختصين الراغبين بالمشاركة تقديم عرضين منفصلين (فني والاخر بجاري مع مراعاة ترقيم الصفحات لكلا العرضين) وبالدينار العراقي وتكون نافذة لمدة لا تقل عن شهر مع التأمينات الاولية بنسبة ١٪ من قيمة العطاء مع العرض التجاري وباغلفة مغلقة ومختومة مثبت عليها رقمي الاعلان والطلبية الى استعلامات الشركة في موعد اقصاه الساعة (الواحدة) بعد الظهر ليوم ٢٠١٢/١١٠ ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الاعلان.

.. مع التقدير.

ملاحظة:-

١- يتوجب ذكر ملاحظة تقديم التأمينات الاولية على ظرف العرض الفني وبدون ذكر المبلغ وبخلافه يهمل العطاء.

١- تقبل خطابات الضمان من المصارف المعتمدة التالية فقط. (مصرف اشور الدولي للاستثمار. مصرف الائتمان، مصرف الشرق الأوسط، مصرف بيبلوس، مصرف دار السلام).

٣- يمكن الاطلاع على شروط تقديم العطاءات على الموقع الالكتروني:www.oil.gov.iq - www.dauramrc.com - info@dauramrc.com

المدير العام

جمهورية العراق/ محافظة المثنى/ دائرة العقود الحكومية - قسم التعاقدات العدد/ ۱۷۲۳ - التاريخ/ ۲۰۱۱/۱۲/۱۳ مناقصة رقم (٣٧) - إعلان للمرة الثالثة

تعلن دائرة العقود الحكومية في محافظة المثنى عن إجراء مناقصة عامة للمرة الثالثة للمشروع الموضح في الجدول المرفق أدناه والخاص بمديرية بلدية السـماوة ضمن مشاريع الخطة الاستثمارية للمحافظة لعام ٢٠١١ استناداً لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وشروط المقاولة لاعمال الهندسة المدنية والكهربائية والمكانيكية والكيمياوية بقسميها الأول والثاني فعلى الشركات والمقاولين من ذوي الخبرة والاختصاص الراغبين بالاشــتراك في المناقصة مراجعة دائرة العقود في المحافظة لغرض شــراء مســتندات المناقصة اعتباراً من يوم الاربعاء الموافق ٢٠١١/١٢/١١ ويكون آخر موعد لقبول العطاءات الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الاثنين الموافق ٢٠١٢/١/ في مقر الدائرة الكائن ضمن مبنى الخافظة وفقا للشروط المبينة

- ١- تكــون التأمينـــات الأولية لمقدمي العطاءات على شــكل خطاب ضمـــان نافذاً لمدة لا تقل عن (٩٠) يوم أو صك مصــدق أو كفالة مصرفية ضامنة أو سندات القرض الصادرة من الحكومة العراقية بنسبة (١٪) واحد من المئة من مبلغ العطاء وعلى أن تكون صادرة من مصرف معتمد في العراق.
 - ١- تبقى العطاءات نافذة وملزمة لمقدمي العطاءات لمدة (١٠) يوماً اعتباراً من تاريخ غلق المناقصة.
 - ٣- ثمن مستندات المناقصة غير قابل للرد. ٤- الموقع الالكتروني لمحافظة المثنى/ مركز نظم المعلومات www.muthana-gov.com
- ٥- يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور النشر والإعلان لآخر إعلان عن المناقصة. ٦- يحدد الحد الأعلى للغرامات التأخيرية من الجهة المتعاقدة بنسبة (١٠٪) عشرة من المئة من مبلغ العقد. وقبل بلوغ هذا الحد وبعد بلوغ المدة
- التأخيرية (٢١٪) خمسة وعشرين من المئة من (مدة العقد مضاف إليها أي مدد إضافية منوحة) يتم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالإسراع بانجاز العقد. ٧- تطبق المعادلة التالية عند احتساب الغرامات التأخيرية:
 - مبلغ العقد/ مدة العقد × (١٠٪) = الغرامة لليوم الواحد
- ٨- خدد نسبة التحميلات الإدارية عند قيام جهة التعاقد أو من خلال شخص آخر بتنفيذ أي من التزامات المقاول او المتعاقد بنسبة (٢٠٪) عشرين من المئة من الكلفة الفعلية لتنفيذ ذلك الالتزام.

 - ٩- تكون جهة التعاقد غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات.
- ١٠- يلتــزم الطــرف الثاني المنفذ للعقد بان يشــغل ما لا يقل عن ٥٠٪ مــن عماله وموظفيه من العمالة الوطنية عن طريق مراكز التشــغيل في بغداد والحافظات الا في حالة اعتذار المركز عن توفير الاعداد والاختصاصات المطلوبة وبكتاب رسمي مباشر وخلال مدة ٣٠ يوما من تاريخ استلام المركز
 - ١١- الالتزام بالتعليمات المقدمة الى مقدمي العطاءات المرافقة الى مستندات المناقصة.

إبراهيم سلمان الميالي/ محافظ المثنى

مناقصة رقم (٣٧) - إعلان للمرة الثالثة

مشروع مديرية بلدية السماوة

مبلغ التأمينات/ دينار	سعر الكشف دينار	الدرجة والاختصاص	الموقع	اسم المشروع	ت
١٪ من مبلغ العطاء	٣٠٠٠٠	انشائية/ ٥	السماوة	تأهيل الشوارع الداخلية في حي الحسين/ مرحلة ثانية	1